

## وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

قرار وزارى رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية محافظة بورسعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٠٥ الصادر بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة

شئون العاملين واللائحة المالية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ١٩/١٠/٢٠٠٩

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها

عن العام المالى ٢٠١٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢١/١٢/٢٠٠٩ ؛

**قرار:**

**مادة ١ -** اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٠ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣٨٦٥٣٥٠ ج (فقط ثلاثة ملايين وثمانمائة وخمسة وستون ألفاً وثلاثمائة وخمسون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣٥٧٩٩١٤ ج (فقط ثلاثة ملايين وخمسمائة وتسعة وسبعون ألفاً وتسعمائة وأربعة عشر جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٢٨٥٤٣٦ ج (فقط مائتان وخمسة وثمانون ألفاً وأربعمائة وستة وثلاثون جنيهاً لا غير) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢١/١٢/٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى